



إبطال دعاوى المشبطين في الرد على الصعافقة المفسدين

فضيلة الشيخ أبو عبد الأعلى خالد
بن محمد بن عثمان حفظه الله

موقع فضيلة الشيخ

أبو عبد الله محمد بن عثمان بن خلدون

Shaykh Abi Abdelaala Khalid bin Muhammad bin Othmaan

www.AbuAbdelAala.net



@AbuAbdelAala

إبطال دعاوى المثبتين في الردّ على الصعافقة المفسدين

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله
وأصحابه ومن اتبع هداه،

أما بعد، فإنه مما يحزن القلب أنه في الوقت الذي سخر الله سبحانه
طائفة من أهل العلم بالردّ على هذه الطائفة الباغية على السلفيين،
والتي اشتهر أهلها بـ"الصعافقة" -وهو اسم على مسمّى-، هناك
طائفة أخرى ليست مع الصعافقة، لكنهم كأنهم يشيطون الرّادين على
الصعافقة المفسدين؛ لعل واهية، منها هذه الدعاوى:

1. عدم جدوى الردّ عليهم؛ لأن الشيخ ربيع بن هادي -حفظه

الله-، لن يطلع على هذه الردود، وإن اطلع عليها، فهناك

العصاة المحيطة به سوف تمنعه من قبولها أو تكذب وتكتم

الحقائق، وتظهر خلاف ما تبطن، لتلبس عليه الأمور.

والإجابة: وهل نحن نكتب الردود على هذه الطائفة وغيرها لله

عز وجل، أم للشيخ ربيع؟!

وأقول: إن الحقّ قديم لا يبطله شيء، فلا يبطله عدم قبول عالم ما له من عدمه؛ وهذا واضح بيّن، يدركه صغار الطلبة فضلاً عن كبارهم، والله المستعان!

2. دعواهم أن ترك الردود هو من باب الحكمة والتريث، وأن مَنْ يردّ على هؤلاء المفسدين كأنه ليس حكيماً ولا صبوراً ولا متريثاً.

وهذه دعوى واهية كسابقتهما، فإن ميزان الحكمة هو وضع الشيء في موضعه المناسب، ووقته المناسب؛ فمن ردّ ردوداً علمية بأدلة الكتاب والسنة لإبطال باطل ظاهر، وإحقاق حقّ بيّن، لا يوصف أبداً بعدم الحكمة ولا عدم الصبر والتريث، والله سبحانه من سنته الماضية: {بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ}.

3. أن هؤلاء الصعافقة المردود عليهم من السلفيين، فلا ينبغي أن نردّ عليهم؛ كي لا نفرّق الصفّ.

والإجابة: هم يتفاوتون، فبعضهم سلفيون مغرّ بهم، لكن الرءوس أغلبهم لهم سوابق حزبية أو بدعية، ثم ادّعوا السلفية، فبعضهم كان سروريًا، أو مأربيًا، أو حليبيًا؛ وهذا من سنوات قريبة، وهم يعلمون ذلك جيدًا، لا ينكرونه؛ لأنه تاريخ ثابت!

وقد دلّت القرائن الظاهرة في الفتنة القائمة أن توبة أغلبهم مدخولة، بل حمّلوا أنفسهم آثامًا جديدة {لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا سَاءَ مَا يَزُرُونَ}.

فكيف إذا كانوا يمثلون تنظيمًا سرّيًا خفيًا له أهداف غير معلنة، كما ظهر لنا هذا بالأدلة والقرائن الظاهرة، فيما بيّنته آنفًا فيما سبق من الردود؟!!

ولو سلّمنا أنهم كلّهم سلفيون خلّص، وصدرت منهم هذه الأخطاء بل الطوام، ألا تجب عليهم التوبة الصادقة والأوبة بلا تمّص، ولا تلاعب؟! وردّ الخطأ واجب، سواء كان صاحبه سلفيًا أم ليس بسلفي؟!!

والأخطاء الاجتهادية لا توجب فرقة وفتنة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في أول كتابه "الاستقامة" (31/1): "فَلَا يَكُونُ فِتْنَةً وَفَرْقَةً مَعَ وَجُودِ الْجَهْدِ السَّائِغِ بِلِ مَعَ نَوْعِ بَغْيٍ".

وصار معلومًا عن جميع العقلاء من كافة العلماء وطلبة العلم في كافة البلدان أن هذه الطائفة بغت بغيًا عظيمًا على الدعوة وأهلها، وسعوا لنصرة أنفسهم وإنفاذ مخطّطهم، لما ييغونه من العلو والفساد في الأرض {تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}.

وإذا كان الله أمر بقتال الفئة الباغية فكيف يمنع من الردّ على أهلها، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في "الاستقامة" (33/1): "ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ [سُورَةُ الْحَجَرَاتِ 9] فَهُوَ بَعْدَ اقْتِتَالِهِمْ إِذَا أَصْلَحَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ فَلَمْ تَقْبَلْ إِحْدَاهُمَا الْقِسْطَ بَلِ بَغَتْ فَإِنَّمَا تَقَاتِلُ لِأَنَّ قِتَالَهَا هُنَا يَدْفَعُ بِهِ

الْقِتَالِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ فَإِنَّهَا إِذَا لَمْ تَقَاتِلْ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ بَلْ تَرَكْتَ حَتَّى تَقْتُلَ هِيَ وَالْأُخْرَى كَانَ الْفَسَادُ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ

وَالشَّرِيعَةُ مَبْنَاهَا عَلَى دَفْعِ الْفُسَادَيْنِ بِالتَّزَامِ أَدْنَاهُمَا وَفِي مِثْلِ هَذَا يُقَاتِلُونَ حَتَّى لَا يَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَرُوا بِالصَّلَاحِ وَالْكَفِّ عَنِ الْفِتْنَةِ فَبَغَتْ إِحْدَاهُمَا قَوَّلَتْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَالْمَأْمُورُ بِالْقِتَالِ هُوَ غَيْرُ الْمَبْغَى عَلَيْهِ أَمْرٌ بِأَنْ يُقَاتَلَ الْبَاغِيَةَ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الدِّينِ فَقَاتِلْهَا مِنْ بَابِ الْجِهَادِ وَإِعَانَةِ الْمَظْلُومِ الْمَبْغَى عَلَيْهِ".

4. أَنْ إِشْهَارَ الرَّدُودِ عَلَيْهِمْ يَزِيدُ الْفِتْنَةَ، وَيُوسِّعُ دَائِرَةَ الْخِلَافِ! وَهَذِهِ دَعْوَى أُخْرَى أَوْهَى مِنْ سَابِقَاتِهَا، فَإِنَّ الْفِتْنَةَ تَكْمُنُ فِي إِضْعَافِ الْحَقِّ وَأَهْلِهِ، حَتَّى يَضِيعَ الْحَقُّ وَسَطَ رِكَامِ الشَّبَهَاتِ، وَإِنَّمَا تَزْدَادُ الْفِتْنَةُ بِاسْتِمْرَارِ عُلُوِّ الْبَاطِلِ، حَتَّى يَصِيرَ أَهْلُهُ هُمْ أَهْلُ الْحَقِّ عِنْدَ الْجَهَّالِ وَالْمَغْرَرِ بِهِمْ!

5. أَنْ الرَّادِّ عَلَيْهِمْ يَتَعَرَّضُ لِلْأَذَى مِنْهُمْ فِي عَرْضِهِ وَنَفْسِهِ، وَأَحْيَانًا: فِي مَالِهِ؛ فَهُمْ يَتَسَلْطُونَ عَلَيْهِ بِصَبِيَانِهِمْ مِنْ رَوِيضَةِ النِّتِّ

سفهاء الأحلام وحدثاء الأسنان؛ يسُّبونه ويفترون ويكذبون عليه؛ كي يشوِّهوا صورته ويشغلوه عن الردِّ عليهم!

وكذلك يشوِّشون عليه، بل قد يهدِّدونه بالمحاكم والقضاء -على طريقة حزب الإخوان المسلمين-؛ منعًا له من إظهار إفكهم!

وهذه شبهة داحضة ودعوى قديمة تشبه دعاوى المنافقين:

{وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا}!

فمما يعرفه صغار طلبة العلم من دراستهم للأصول الثلاثة أن من أصول الدعوة: "الصبر على الأذى فيه": {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ}.

{فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى}، {فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ}، {فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ}، {فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ

وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ {، فَاصْبِرْ
إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ
فَإِلَيْنَا لُيَرْجَعُونَ}، {فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا
تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ}، { فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا } !

وهذا ما بينه ورقة بن نوفل في وصيته لرسول الله صلى الله عليه
وسلم: "لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا أُوْذِيَ!"، وقال صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوْذِيَ بِأَكْثَرِ مَنْ هَذَا
فَصَبَرَ».

6. إن العلامة ربيع بن هادي يدافع عن هؤلاء الطلبة، وهو إمام
الجرح والتعديل في هذا الزمان، ورغم اعترافنا بخطأ الشيخ ربيع في
دفاعه عن هؤلاء؛ لأنه لم يتبين له طوامهم وخياناتهم، إلا أنه لا
ينبغي أن نردّ عليهم؛ كي لا نسيء إلى هذا العالم الربّاني الذي
أفنى عمره في الدفاع عن هذه الدعوة.

والجواب عن هذه الشبهة يظهر لنا مما بينه الشيخ عبيد الجابري
في كيفية التعامل مع خطأ العالم —مهما كان قدر هذا العالم—؛

حيث قال -حفظه الله- في "الصوارف عن اتباع السنّة"
(ص38):

"المخطئ على ضربين، وإن شئت فقل: لا يخلو من حالين:-
إما أن يكون صاحب سنة زلت به القدم؛ أراد الحق، لكنه لم يوفق،
فهذا:

أولاً: يرد الخطأ: لما تقرر آنفاً، ووعيتموه؛ أن الخطأ لا يقبل عند أهل
السنة، وأزيد هنا: لأن المقصود:- تصفية الدين، وتخليصه من شوائب
البدع، وشوائب الخطيئات، وإن كانت صغائر.

وثانياً: لا يتابع على زلته: بحجة أنه عالمٌ كان مجتهداً طالباً للحق.
فلا يبرر لك اجتهاده وسبقه في الفضل وجلالة قدره وإمامته في
الدين أنه مجتهد قال الحق، فأنت تتابعه! ما دمت عرفت أنه
أخطأ، فإنك أنت حال معرفتك خطئه، ومخالفته للحق آثمٌ إذا
تابعته، أما هو: ما دام مجتهداً طالباً للحق فإن خطأه مغفور وهو
مأجور على اجتهاده؛ قال صلى الله عليه وسلم: "إذا اجتهد
الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجرٌ

واحد". أنت متعبدٌ بما قام عليه الدليل من الكتاب والسنة، متعبدٌ به؛ لأنه حق. ولست متعبدًا باجتهد أحد؛ فاجتهادات أهل العلم، والأئمة ليست بمعصومة؛ ولهذا لا يجوز أن تُتخذ منهجًا، وهذا هو الذي يُعْتذر له، وهذا هو الثالث. نقول: ثالثًا: يُعْتذر له: ولا يشنَّع عليه ولا يُثَرَّب عليه ولا ينقَر منه؛ لما هو متقررٌ عند أهل السنة من جلالة قدره وسابقه في الفضل، والإمامة في الدين. ولهذا: يقرر الأئمة فيما يقررون أنه لو كل مخطئ شُنَّع عليه ما بقي أحد، ويعنون بهذا من عرفوا بأنهم أهل سنة؛ فأصولهم على السنة، وكم من عالمٍ يخطئ خطأً فاحشاً في الاعتقاد، في العبادات العملية، في المعاملات، ومع هذا عرفنا المنصفين، والأئمة يردون خطئهم مع حفظ كرامتهم، وصيانة أعراضهم. وعلى سبيل المثال: ابن قدامة المقدسي صاحب (لمعة الاعتقاد) قال في مواطن بالتفويض في نصوص الصفات، فردَّ عليه سماحة الإمام، الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - رداً قوياً جَلَّ فيه الحق، مع حفظه كرامة ابن قدامة - رحم الله الجميع -". اهـ

وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه وسلم.
وكتب

أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري
ظهر الأربعاء 13 جمادى الأولى 1441 هـ